



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

العيون، 23 صفر 1437هـ الموافق 06 نونبر 2015م

في يلي نص الخضاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مساء يوم الجمعة 06 نونبر 2015، إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن تخليد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء ليس حدثا عابثا، أو احتفالا عابرا، بل نريده مرحلة فاصلة في تاريخ استكمال الوحدة الترابية للمملكة. فبعد ملحمة تحرير الأرض، وتوحيد الأمن والاستقرار، عملت بلادنا على تمكين أبناء الصحراء من مقومات المواطنة الكاملة، وضروف العيش الحر الكريم.

واليوم، وبعد أربعين سنة، بإيجابياتها وسلبياتها، نريد إجراء قضيعة حقيقية مع الأساليب المعتمدة في التعامل مع شؤون الصحراء: قضيعة مع اقتصاد الربيع والامتيازات، وضعف المبادرة الخاصة، وقضيعة مع عقلية التمركز الإداري. فلماذا اليوم، وبعد أربعين سنة؟

لأننا بعد سنوات من التضحيات، ومن الجهود السياسية والتنموية، قد وصلنا إلى مرحلة النضج. ولأننا وفرنا الشروط لإطلاق مرحلة جديدة على حرب توحيد الوحدة الوطنية، والاندماج الكامل لأقاليمنا الجنوبية في الوطن الأم. وفي هذا الإطار، يندرج تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وتصيغ الجهوية المتقدمة.

شعبي العزيز،

إننا نحرص على تمكين أبناء أقاليمنا الجنوبية من الوسائل اللازمة لتكبير شؤونهم، وإبراز قدراتهم في النهوض بتنمية المنصقة. فالصحراويون معروفون، منذ القدم، بأنهم كانوا، لومًا، رجال تجارة وعلم، يعيشون من جهدهم بكرامة وعزة نفس. ولا ينتظرون المساعدة من أحد، رغم قساسة الظروف.

إننا نتكلم عن أبناء الصحراء الحقيقيين، الوصنيين الصادقين، الذين ضلوا أوفياء لروابط البيعة التي تجمعهم وأجدادهم عبر التاريخ بملوك المغرب. أما الذين ينساقون وراء أصروحات الأعداء ويروجون لها، رغم قتلهم، فليس لهم مكان بيننا. ومن تابت ورجع إلى الصواب، فإن الوصن غفور رحيم.

شعبي العزيز،

إن تصديق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، ييسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواصنين بأقاليمنا الجنوبية، يجعلها نموذجًا للتنمية المنصقة. كما نريده دعمًا لترسيخ إلمامها، بصفة نهائية في الوصن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لذا قرنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإيجاد عدل من الأوراش الكبرى والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية لبعثات العيون الساقية الحمراء، والداخلية والري الكهف، وكلميم-والمون. ففي مجال البنيات التحتية، ستم تقوية الشبكة الصرقية بالمنصقة بإيجاد صرق مزوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت-العيون والداخلية. وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة صوم للنقل الجوي بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا. كما أن لدينا حلما ببناء خط للسكة الحديدية، من صنجة إلى لكورة، لربح المغرب بإفريقيا. وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكورة. كما نعتزم بناء الميناء الأهلبي الكبير للداخلية، وإيجاد مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربح مدينة الداخلية بالشبكة الكهربائية الوصنية. وإننا نتطلع لربح هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالكل الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

وإيماننا منا بأن البنيات التحتية، لا تكفي وحدها، لتحسين ظروف عيش المواصنين، فإننا حريصون على مواصلة النهوض بالعمل الاقتصادي ودعمه بمشاريع التنمية البشرية. وهنا نؤكد على مواصلة استثمار عائدات الثروات الصيعية، لفائدة سكان المنصقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم. ولهذا الغاية،



قررنا إنجاز مجموعة من المشاريع، التي ستمكّن من تمييز وإستغلال الموارد والمنتجات المحلية، كالمشروع الكبير لتحلية ماء البحر بالداخلة، وإقامة وحدات ومناطق صناعية بالعيون والمرسى بوجهور.

وإننا حريصون على تعزيز هذه المبادرات، بوضع إصدار قانوني يحفز للإستثمار، يوفر للقصاص الخاص، الوصني والأجنبي، وضوح الرؤية، وشروط التنافسية، للمساهمة في تنمية المنهقة. كما سيتم إحداث صندوق للتنمية الاقتصادية، مهمته تصوير النسيج الاقتصادي ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي وتوفير الدخل القار وفرص الشغل، وخاصة لفائدة الشباب.

شعبي العزيز،

إن ما يهمنا هو صيانة كرامة أبناء الصحراء، وخاصة الأجيال الصاعدة، وتعميق حبهم وارتباطهم بوطنهم. لذلك، وجهنا الحكومة لإعداد هيكلة منضومة الدعم الاجتماعي لتكون أكثر شفافية وإنصافا، في التزام بمبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، التي تصالب بها أغلبية الفئات المعنية. واعتبارا لمكانة الثقافة السانية، في وجدان أبناء الصحراء، فإننا نعمل على تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والتعريف به، ولا سيما من خلال بناء المسارح والمتاحف ودور الثقافة، بمناطق الجنوب.

أما فيما يخص الجانب الحقوقي، فقد استصاع المغرب، والحمد لله التصدي لمناورات أعداء الوصن، بفضل التعبئة الجماعية، والعدالة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني. كما أن المجلس الوصني لحقوق الإنسان، وبلانه الجهوية، كمؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إصدار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيئات الجمعوية، والمواكبين.

شعبي العزيز،

إن المغرب بتصديق الجهوية المتقدمة، إنما يعزز صداقته، ويؤكد وفاءه بالتزاماته. وكما قلت في خطاب البرلمان، فإن الشرعية الديمقراطية والشعبية، التي حصل عليها المنتخبون، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوصنية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي.



وتجسيدا لحرصنا على جعل الأقاليم الجنوبية، في صدارة تصديق الجهوية المتقدمة، مستمر بلورة عقود- برامج، بين الدولة والجهات، لتحديد التزامات كل طرف، بنصوص إنجاز المشاريع التنموية. لذا، ندعو الحكومة للإسراع بتنفيذ المقتضيات القانونية، المتعلقة بنقل الاختصاصات، من المركز لهذه الجهات، ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية، والموارد المالية اللازمة، في أفق تعميم هذه التجربة، على باقي جهات المملكة.

كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعهد التمركز الإداري، يعصر للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتكبير شؤون الجهات على المستوى المحلي. وهنا نؤكد التركيز أيضا على ضرورة إشراك السكان من خلال توفير فضاءات وآليات دائمة حوار والتشاور، بما يتيح تملكهم للبرامج، والانخراط في تنفيذها. وبهذا، نضع سكان أقاليمنا الجنوبية وممثليهم أمام مسؤولياتهم بعد أن وفرنا لهم الآليات المؤسسية والتنموية لتكبير شؤونهم والاستجابة لمطالباتهم.

شعبي العزيز،

إن المغرب إذا وعد وفر، قولا وفعل، ولا يلتزم إلا بما يستصعب الوفاء به. وبكلمة فإننا نوجه رسالة إلى العالم: نحن لا نرفع شعارات فارغة ولا نبيع الأوهام، كما يفعل الآخرون، بل نقدر الالتزامات ونقوم بالوفاء بها، وبتنفيذها على أرض الواقع. فالمغرب وعد بتصديق الجهوية المتقدمة، وهي اليوم حقيقة على أرض الواقع، بمؤسساتها واختصاصاتها.

والمغرب وعد بالديمقراطية، وبتمكين سكان أقاليمه الجنوبية من تكبير شؤونهم المحلية، وهذا هم اليوم يجتارون ممثليهم ويشاركون في المؤسسات المحلية بكل حرية ومسؤولية. كما أن المغرب التزم بنموذج تنموي خاص بأقاليمه الجنوبية، واليوم أهلكنا الأوراش المهيكلية والمشاريع المكلفة والثروة ولفرض الشغل. المغرب التزم بضمان الأمن والاستقرار، والصحراء المغربية اليوم، أكثر المناطق أمنا، في جهة الساحل والصحراء.

وإن المغرب، إذا يلتزم اليوم بجعل الصحراء المغربية مركزا للتبادل وممورا للتواصل مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبوضع البنيات التحتية اللازمة لذلك، فإنه سيقوم مرة أخرى بالوفاء بوعداته أمام خيبة أمل الأعداء وحسرتهم.



وفي المقابل، فإن ساكنة تندوف بالجزائر، ما تزال تقاسم من الفقر واليأس والحرمان، وتعاني من الخرق المنهجر لحقوقها الأساسية، وهو ما يجعل التساؤل مشروعاً: أين ذهبت مئات الملايين من الأورو التي تقدم كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون أورو سنوياً، دون احتساب الملايير المخصصة للتسلح ولدعم الآلة الحربية والقمعية للانفصاليين.

كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية. ولماذا لم تقم الجزائر بأي شيء من أجل تحسين أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفاً على أقصى تقدير، أي حي متوسط بالجزائر العاصمة، وهو ما يعني أنها لم تستطع أو لا تريد أن توفر لهم هيلة أربعين سنة حوالى 6000 سكن، يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة سكنية سنوياً.

ولماذا تقبل الجزائر التي صرفت الملايير في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب بترك ساكنة تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية. إن التاريخ سيحكم على الذين جعلوا من أبناء الصحراء الأحرار الكرام متسولين للمساعدات الإنسانية. كما سيسجل عنهم أنهم استغلوا مأساة مجموعة من نساء وأطفال الصحراء وحولهم إلى غنيمية حرب، وصيد للتجار اللامشروع، ووسيلة للصراع الدبلوماسي.

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالسؤال لسكان مهنيمات تندوف: هل أنتم راضون على الأوضاع المأساوية التي تعيشونها؟ وهل تقبل الأمهات بمشاعر اليأس والإحباط لدى أبنائهن والأفق المسكوك أمامهم؟ أنا لا أرضى لكم هذا الوضع اللاإنساني. أما إننا رضيتم به، فلا تلوموا إلا أنفسكم وأنتم تشاهدون المغرب يقوم بتنمية أقاليمه الجنوبية وتوفير الكرامة والعيش الحر لسكانها.

شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء ليست أول مشكل واجهه المغرب في تاريخه. فقد عرف أيام السبية والفوضى، وعاش تحت الحماية والاحتلال. كما شهد صراعات وخلافات ما بعد الاستقلال، بنصوص بناء الجودة الحديثة. لكنه دائماً يتجاوز الظروف الصعبة وينجز منها موحداً قوياً ومرفوع الرأس وغالياً بفضل إيمان الشعب المغربي بوحدة مصيره، ودفاعه عن مقدراته ووحدة ترابه، وتلاحمه الوثيق مع عرشه.



وبإقدامه على تصييق الجهورية، والنموذج التنموي فإن المغرب يريد أن يعرض حضورها أوفر، لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية. وإيماننا بعدالة قضيتنا، فقد استجاب المغرب، سنة 2007، لنداء المجموعة الدولية، بتقديم مقترحات، للخروج من النفق المسدود، الذي وصلت إليه القضية.

وهكذا، قدمنا مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، التي شهد المجتمع الدولي بجدتها ومصداقيتها. وكما قلت في خطاب المسيرة الخضراء للسنة الماضية، فإن هذه المبادرة هي أقصر ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تصييقها يبقى رهيبنا بالتوصل إلى حل سياسي نهائي في إطار الأمر المتعددة.

فمخشي من ينتصر من المغرب أن يقدم أي تنازل آخر. لأن المغرب أعصى كل شيء. أعصى من أرواح أبنائه، دفاعا عن الصحراء. فهل يجب علينا أن نقدم المزيد، كما تريد بعض المنظمات الدولية، وغير الحكومية. إننا نعرف خلفيات هذه المواقف المعادية التي تريد تقسيم البلاد، ونعرف أنه ليس من حقها التدخل في شؤون المغرب.

وهو نفس المبدأ الذي نتعامل به، مع بعض الدوائر في منظمات دولية، التي تجهل تاريخ المغرب، وتحاول تقديم تصورات بعيدة عن الواقع تم صبغها داخل مكاتب مكيفة، كاقتراعات لعل الخلاف الإقليمي حول مغربية الصحراء.

فالمغرب يرفض أي مغامرة - غير مسبوقة العواقب- ستكون لها تداعيات خطيرة، أو أي اقتراح فارغ وكون جدي وسوري محاولة نفس الدينامية الإيجابية، التي أصلقتها مبادرة الحكم الذاتي. كما سيتصدي للعمليات العدائية التي تستهدف المنتوجات الاقتصادية المغربية، بنفس روح التضحية والالتزام التي يقدمها في المجالين السياسي والأمني دفاعا عن وحدته ومقدراته. أما الذين يريدون مقلعة هذه المنتوجات، فليفعلوا ذلك، رغم أنه تعامل مخالف للقانون الدولي. فعليهم أن يتحملوا مسؤولية قراراتهم.

ومن حق المغرب أن يفتح الباب أمام شركائه، دول ومقاولات عالمية، للاستفادة من فرص الاستثمار، التي تتوفرها المنصة بفضل المشاريع الكبرى التي سيتم إطلاقها. وبما أننا لا نفرق بين جهات شمال المملكة وجنوبها، فإنه لا فرق لدينا بين هياكل أكاير والداخلية، وبين سركين العرائش وبوجدور، وبين فوسفات خريبكة، وفوسفات بوكراج، رغم أنه يمثل أقل من 2 في المائة من المخزون الوطني، كما تؤكد ذلك المعصيات المعترف بها عالميا.



وبنفس الصرامة والعزم، سيواجه المغرب كل المحاولات، التي تستهدف التشكيك في الوضع القانوني للصحراء المغربية أو في ممارسة سلطاته كاملة على أرضه في إقليمه الجنوبية، كما في الشمال. وهو ما يقتضي من الجميع مضاعفة الجهود، ومواصلة اليقظة والتعبئة للتعريف بعدالة قضيتنا وبالتقدم الذي تعرفه بلادنا، والتصدي لمناورات الخصوم.

شعبي العزيز،

إننا جميعا مؤمنون على النهوض بتنمية إقليمنا الجنوبية وصيانة كرامة أبنائنا والدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد بنفس روح الالتزام والتضحية التي ميزت المسيرة الخضراء. ودأبا خير وفاء لروح مبدعيها والذنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".